



بيان أروشا (المعدل)

(بيان مجلس التعاون الجمركي)

حول الإدارة الرشيدة والنزاهة في الجمارك

إن مجلس التعاون الجمركي⁽¹⁾

نظراً إلى أن مصالح الجمارك في جميع أنحاء العالم تقوم بعدد من وظائف ذات أهمية أساسية بالنيابة عن حكوماتها، وتسهم في الأهداف الوطنية مثل تحصيل الإيرادات، حماية المجتمع، تسهيل التجارة وحماية الأمن الوطني؛

وإقراراً بأن النزاهة تشكل قضية هامة جداً لكافة الدول ولجميع مصالح الجمارك، وأن وجود الفساد من شأنه الحد من قدرة الجمارك على إنجاز مهمتها ويمكن أن تتضمن الآثار العكسية الناجمة من الفساد ما يلي:

- خطراً على الأمن الوطني وحماية المجتمع؛
- تسرب الإيرادات والتزوير؛
- تقلصاً في الاستثمار الخارجي؛
- زيادة التكاليف التي يتحملها المجتمع في النهاية؛
- الإبقاء على الحواجز في سبيل التجارة الدولية والنمو الاقتصادي؛
- انخفاضاً في ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة؛
- انخفاضاً في مستوى الثقة والتعاون بين مصالح الجمارك والجهات الحكومية الأخرى؛
- هبوطاً في مستوى الالتزام الطوعي بأنظمة ولوائح الجمارك؛
- تدنياً في معنويات الموظفين و "روح العمل الجماعي"؛

وآخذاً في الاعتبار أنه لا يمكن مكافحة الفساد إلا كجزء من مجهود وطني شامل؛

وإقراراً بأنه ينبغي أن يكون من أولويات جميع الحكومات ضمان خلو الجمارك من الفساد؛

وعلي هذا يجب ان يتضمن أي برنامج وطني للنزاهة في الجمارك على العوامل الرئيسة التالية:

¹ مجلس التعاون الجمركي هو المسمى الرسمي لمنظمة الجمارك العالمية

1- القيادة والالتزام:

أن المسؤولية الرئيسية حول منع الفساد يجب أن تقع على عاتق رئيس الجمارك وفريق الإدارة التنفيذية. كما ويجب التأكيد على ضرورة وجود مستويات عالية من النزاهة والالتزام في عملية مكافحة الفساد والمحافظة عليها على المدى الطويل. هذا وينبغي على مدراء الجمارك والمشرفين تبني دور قيادي قوي، وقبول مستوى مناسب من المسؤولية والمساءلة بغية الحفاظ على مستويات عالية من النزاهة وفي جميع جوانب العمل الجماعي. وينبغي أن يبرهن مدراء الجمارك على وجود تركيز واضح لا لبس فيه حيال النزاهة ويجب أن ينظر إليهم كقدوةً وبما يتوافق مع نص وروح مدونة قواعد السلوك.

2- الإطار التنظيمي:

ينبغي أن يتم تنسيق وتبسيط القوانين الجمركية واللوائح والمبادئ التوجيهية والإجراءات الإدارية إلى أقصى حد ممكن بحيث يمكن للإجراءات الجمركية أن تتم بسلاسة دون عبء لا مبرر له. تنطوي هذه العملية على إقرار الاتفاقيات المتفق عليها دولياً، والآليات الأخرى، والمعايير المقبولة. وينبغي إعادة النظر في الممارسات الجمركية، وإعادة بنائها من أجل القضاء على الروتين والحد من الازدواجية غير الضرورية. وينبغي مراجعة نسب الرسوم حيثما أمكن، ويمكن التقليل من الإعفاءات وفقاً لقواعد موحدة. وينبغي أن تتوافق النظم والإجراءات وفقاً للاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو المعدلة).

3- الشفافية:

يحق لعملاء الجمارك توقع أن يكون هناك درجة عالية من الثقة والقدرة على التنبؤ في تعاملاتها مع الجمارك وينبغي أن تقدم القوانين الجمركية واللوائح والإجراءات والمبادئ التوجيهية الإدارية للعامّة، ويكون الوصول إليها بسهولة وتطبيقها بطريقة موحدة ومتسقة وينبغي أن يكون الأساس الذي تمارس فيه السلطات التقديرية واضح المعالم كما ينبغي وضع آليات المراجعة الإدارية والاستئناف لتوفير آلية الطعن أو الالتماس للعملاء وإعادة النظر في القرارات الجمركية وينبغي وضع موثيق خدمة العملاء أو معايير الأداء التي تحدد مستوى خدمة العملاء المتوقعة من قبل الجمارك.

4- الميكنة (الحوسبة):

إن عملية ميكنة أو حوسبة وظائف الجمارك تمكنها من تحسين الكفاءة والفعالية وإزالة العديد من فرص الفساد كما تمكن الميكنة أيضاً زيادة مستوى المحاسبية وتوفير مراجعة الحسابات لأغراض الرصد في وقت لاحق وإعادة النظر في القرارات الإدارية وممارسة الموظف للسلطة التقديرية وحيثما سنحت الفرصة، يجب أن يتم تكوين النظم الآلية بطريقة تقوم على التقليل من فرصة ممارسة المسئول لحرية التصرف الغير ملائمة والاتصال المباشر وجهاً لوجه بين موظفي الجمارك والعملاء والتعامل المادي وتحويل الأموال.

5- الإصلاح والتطوير:

يحدث الفساد عادة في الحالات التي يستخدم فيها ممارسات قديمة وغير فعالة بالإضافة إلي أن العملاء قد يتوفر لديهم حافز لمحاولة تجنب بطء الإجراءات أو الأعباء وذلك من خلال تقديم الرشاوى ودفع رسوم تسهيل الإجراءات وينبغي على إدارات الجمارك إصلاح وتحديث أنظمتها وإجراءاتها للقضاء على أي من المزايا التي يمكن انتهاجها والحصول عليها عن طريق التحايل على المتطلبات الرسمية.

6- التدقيق والتحقيق:

إن عملية منع ومكافحة الفساد في الجمارك يمكن أن تتم عن طريق تنفيذ مجموعة من آليات الرصد والمراقبة المناسبة مثل برامج التدقيق الداخلي والخارجي وأنظمة التحقيق والملاحقة القضائية. إن مثل هذه الأنظمة ينبغي أن تحقق توازن معقول بين الاستراتيجيات الإيجابية للتشجيع على مستويات عالية من النزاهة والاستراتيجيات القمعية الرامية إلي تحديد حالات الفساد ومعاقبة أو محاكمة هؤلاء الأفراد المشاركين فيها وينبغي تشجيع موظفي الجمارك والعملاء والجمهور على تقديم تقارير عن الفساد والنشاط غير الأخلاقي أو غير القانوني، وعندما يتم توفير مثل هذه المعلومات فإنه ينبغي التحقيق على نحو سريع ودقيق ويجب حماية المصادر وحيثما يكون هناك ما يبرر التحقيقات المعقدة والتحقيقات على نطاق واسع في الإدارات التي يكون فيها الفساد مستشري فيجب أن يكون هناك أيضاً لجوء إلي هيئات مستقلة لمكافحة الفساد

7- مدونة قواعد السلوك: "ميثاق الشرف"

إن وضع ونشر وقبول مدونة شاملة لقواعد السلوك هو من العناصر الرئيسية لأي برنامج نزاهة فعال بحيث تقوم هذه المدونة بتحديد بشكل عملي بحت ولا لبس فيه السلوك المتوقع من جميع موظفي الجمارك وينبغي توضيح عقوبات عدم الالتزام في المدونة وقياسها لتتوافق مع خطورة المخالفة مدعومة بشكل مناسب بالأحكام الإدارية والتشريعية.

8- إدارة الموارد البشرية:

تلعب عملية تنفيذ سياسات وإجراءات إدارة الموارد البشرية السليمة دوراً رئيسياً في مكافحة الفساد في الجمارك. إن ممارسات إدارة الموارد البشرية قد أثبتت أنها مفيدة في السيطرة أو القضاء على الفساد في الجمارك، وهي تشمل ما يلي:

- توفير رواتب وأجور كافية وظروف أخرى لضمان أن المسؤولين قادرين على الحفاظ على مستوى معيشي لائق.
- تعيين واستبقاء الموظفين الذين لديهم ومن يتوقع أن يحافظوا مستوى عالي من النزاهة.
- التأكد من اختيار الموظفين والتأكد من أن إجراءات الترقية خالية من أي تحيز أو محسوبية وعلى أساس مبدأ الجدارة.

- التأكد من أن القرارات المتعلقة بالتوزيع والتناوب ونقل الموظفين تأخذ في الاعتبار الحاجة إلي التخلص من فرص بقاء المسؤولين في المناصب الحساسة لفترات طويلة من الزمن.
- توفير التدريب الكافي والتطوير المهني لموظفي الجمارك عند تعيينهم وطوال حياتهم المهنية لتعزيز المستمر والتأكيد على أهمية المحافظة على المعايير الأخلاقية والمهنية العالية.
- تنفيذ تقييم مناسب للأداء ونظم الإدارة، والتي تعزز الممارسات السليمة وتغرس مستويات عالية من النزاهة الشخصية والمهنية.

9- المعنويات والثقافة والثقافة التنظيمية

إن الفساد يحدث غالباً في المنظمات حين تكون المعنويات أو "روح العمل الجماعي" منخفضة وليس لدى موظفي الجمارك أي اعتزاز بسمعة إدارتهم ومن الأرجح أن يتحلى موظفي الجمارك بنزاهة أكثر عندما تكون المعنويات عالية، وحينما تكون ممارسات إدارة الموارد البشرية عادلة عندها تكون هناك فرص معقولة للتطوير الوظيفي والتقدم وينبغي إشراك جميع الموظفين وعلى كافة المستويات في برنامج مكافحة الفساد، وينبغي تشجيعهم على قبول مستوى مناسب من المسؤولية لدعم النزاهة في إدارتهم

10- العلاقة مع القطاع الخاص:

يتوجب على الإدارات الجمركية تعزيز علاقات مفتوحة تتميز بالشفافية والإنتاجية مع القطاع الخاص وينبغي تشجيع مجموعات العملاء على قبول مستوى مناسب من المسؤولية والمساءلة حيال المشاكل وتحديد وتنفيذ الحلول العملية، كما أن توطيد مذكرات التفاهم بين الجمارك والهيئات الصناعية يكون مفيداً في هذا الصدد وبالمثل، تطوير مدونات لقواعد السلوك "ميثاق أخلاقيات" للقطاع الخاص، والتي تحدد بوضوح معايير السلوك المهني، يمكن أن تكون مفيدة ويجب أن تكون العقوبات المرتبطة بالانخراط في السلوك الفاسد كافية لردع مجموعات العملاء من دفع رشاوى أو رسوم تسهيلات للحصول على معاملة تفضيلية.

لذا فإننا نحن أعضاء مجلس التعاون الجمركي نوجه نداءً إلى مصالح الجمارك للقيام بتنفيذ خطط شاملة ودائمة للنزاهة مبنية على الأسس الرئيسية الموضحة أعلاه، كما نوجه النداء إلى الحكومات والقطاع الخاص وأعضاء المجتمع الدولي لمساندة الجمارك في مكافحة الفساد.

صدر في أروشا بتنزانيا بتاريخ 7/ يوليو 1993م (خلال دورتي المجلس 81 و 82)، وتم تعديله في يونيو 2003م (خلال دورتي المجلس 101 و 102)